

Distr.: General
29 January 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2021

من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهود
الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة
على الصمود

أولاً - مقدمة

1 - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً يرمي إلى تقدير مساهمة البرنامج الإنمائي في الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (الخطة الإقليمية)، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي حين أن التركيز الرئيسي للتقييم انصب على الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين، من أجل التوصل إلى فهم أوسع للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين، فقد تناول التقييم أيضاً مكانة البرنامج الإنمائي والنُهُج التي يتبناها في استجابته لأزمات اللاجئين الأخرى. وكانت أهداف التقييم كما يلي: تقييم دور البرنامج الإنمائي ومساهمته في البلدان المتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين؛ وتقييم مساهمة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في تعزيز الاستجابة المنسقة لتلك الأزمة في المنطقة؛ وتحديد العوامل التي أثرت في مساهمة البرنامج الإنمائي؛ وتقييم مدى إسهام النهج الإنمائية القائمة على القدرة على الصمود التي يتبناها البرنامج الإنمائي في سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية؛ وتقييم مدى تشكيل النُهُج الإنمائية القائمة على القدرة على الصمود للأسس التي يرتكز عليها إطار الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وقد أعد هذا التقييم وفقاً لخطة التقييم المتعددة السنوات للمكتب (DP/2018/4) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2018. ويرد الموجز التنفيذي للتقييم في الوثيقة DP/2021/10.



2 - وتناول التقييم مدى تشكيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والنُهُج الإنمائية القائمة على القدرة على الصمود للأسس التي يرتكز عليها إطار الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وقد وُضعت لغرض هذا التقييم نظريةً للتغيير لتحديد مدى مساهمة البرنامج الإنمائي في البلدان المتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين وغيرها من أزمات اللاجئين. وتتيح نظرية التغيير إطاراً لتقييم ثلاث نواتج هي كما يلي: التنمية المستتدة للقدرة على الصمود في البلدان المضيفة؛ وتعزيز النظم والقدرات الوطنية والمحلية؛ وتحسين إيجاد الحلول للاجئين. وترد هذه النواتج الثلاث كلها بقوة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وبالأخص الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للفترة 2020-2021⁽¹⁾. وفي إطار هذه الخطة الإقليمية، يُمثّل نهج القدرة على مواجهة الأزمات عنصراً محورياً من عناصر الاستجابة على الصعيد الإقليمي والقطري للأزمة السورية، ويُشجّع أن تعتمد جميع البرامج المبادئ الرئيسية لهذا النهج وتعزّزها. وتماشياً مع نهج القدرة على مواجهة الأزمات، يشكّل تعزيز القدرات المحلية والوطنية على نطاق المنطقة أحد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية للخطة الإقليمية، مع التركيز على توسيع نطاق قدرات المؤسسات والنظم في مجال تقديم الحماية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وبالمثل، فإن إتاحة سبل المعيشة المستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة يندرج في جوهر الخطة الإقليمية للاجئين، وهي تعمل على تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حلول دائمة وزيادة إتاحة الفرص للمجتمعات المحلية المتأثرة بما يكفل تمتّعها بحياة كريمة.

3 - وفيما يتعلق بالمنهجية، شمل التقييم برامج الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر⁽²⁾ للفترة 2015-2019، بما في ذلك هيكل تنسيق الخطة الإقليمية للاجئين، والقطاعات الرئيسية لاستجابة البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، ومساهمات البرنامج الإنمائي الإقليمية والوطنية في الخطة الإقليمية للاجئين في مجالات القيادة، والتنسيق، والشراكات، والتمويل، والدعوة. وفي ذلك الصدد، أُجريت دراسة حالة إفرادية وزيارة ميدانية.

4 - ويرحب البرنامج الإنمائي بنتائج التقييم والدروس المستخلصة منه، التي سيسترشد بها البرنامج في عمله في حالات الاستجابة للاجئين وفقاً للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 وما بعدها. وستبني المنظمة عملها على المجالات التي تبين أنها مواطن قوة، مع الاستجابة للمجالات التي سيتعين تعزيزها.

ثانياً - أزمة اللاجئين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

5 - لقد تغيرت طبيعة أزمات التشرد ونطاقها فطال أمدها واشتدت صعوبة التصدي لها أكثر مما كانت عليه، وأصبحت تُظهر تفاعلات متزايدة التعقيد بين عواملها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية والجغرافية والمتعلقة بحقوق الإنسان والسياسية والأمنية. وفي الوقت الراهن، ارتفع عدد المشردين إلى مستوى قياسي بلغ 26 مليون لاجئ وأكثر من 45 مليون شخص من المشردين داخلياً المتضررين بالنزاعات العنيفة والكوارث⁽³⁾. وفي ظل طول فترة التشرد التي تبلغ في المتوسط 17 عاماً، فإن إمكانية عودة

(1) الاستعراض الاستراتيجي الإقليمي للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للفترة 2020-2021، <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>

(2) يستند وُرودها في القائمة حسب عدد اللاجئين الذين تستضيفهم.

(3) استناداً إلى بيانات صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2019 <https://www.unhcr.org/uk/figures-at-a-glance.html>

طالبى اللجوء واللاجئين والمشردين داخلياً إلى أوطانهم أصبحت ضئيلة. والتشريد القسري يحدث في سياقات تستضيف فيه المناطق النامية، التي تتفرد بالتحديات التي تعترضها في مجال التنمية، ما نسبته 85 في المائة من اللاجئين في العالم، حيث تتيح أقل البلدان نمواً للجوء لنسبة متزايدة منهم تبلغ ثلث تعداد اللاجئين في العالم.

6 - ويشكل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إطاراً لتقاسم المسؤولية والأعباء على نحو أكثر إنصافاً وقابلياً للتنبؤ، مع الاعتراف بأن إيجاد حلول مستدامة لحالات اللاجئين لا يمكن تحقيقه بدون تعاون دولي. ويتيح الاتفاق للحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة مخططا لضمان حصول المجتمعات المضيفة على الدعم الذي تحتاج إليه، وضمان أن ينعم اللاجئون فيها بحياة مثمرة. ويمثل الاتفاق فرصة فريدة لتغيير النهج الذي يتبعه العالم في الاستجابة لحالات اللاجئين، مما يحقق النفع سواء للاجئين أو للمجتمعات التي تستضيفهم.

7 - ويتمشى هذا النهج مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تعترف تماماً بأن التشريد القسري يمثل تحديات إنسانية وإنمائية معقدة. فمن المسائل التي تكتسي أهمية محورية في خطة عام 2030 الالتزام بضمان عدم ترك أحد خلف الركب، سعياً إلى إنهاء الفقر والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد. و"الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة"⁽⁴⁾ يُعترف بها بوجه خاص، كما هو الحال بالنسبة للاجئين والمشردين والمجتمعات المضيفة.

8 - ولئن كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية لا تزال تعصف بحياة الناس وسبل معيشتهم في جميع أنحاء العالم، فإن اللاجئين والمشردين داخلياً هم أشد تضرراً بها منهم. فهم يواجهون أزمة ثلاثية الأبعاد⁽⁵⁾: (أ) أزمة صحية، تتمثل في تزايد خطر تعرضهم للإصابة بالفيروس في ظروف الاكتظاظ والازدحام المعيشية المقترنة بنقص خدمات الرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، والتغذية؛ و (ب) أزمة اجتماعية - اقتصادية، تضر تحديداً بالمشتغلين بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي دون أن تُتاح لهم فرص الحصول على الحماية الاجتماعية؛ و (ج) أزمة حماية، حيث يفرض أكثر من 150 بلداً قيوداً على الحدود لاحتواء انتشار الفيروس، معظمها لا يسمح بأي استثناء لطالبي اللجوء من الاضطهاد. وأما حالات النساء والفتيات المشرديات، فهي حالات هشة أصلاً، حيث إنها زادت سوءاً في ظل استقلال مخاطر تعرضهن للعنف القائم على نوع الجنس، والاعتداء، والاستغلال.

ثالثاً - الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود

9 - مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر، أدت طبيعة النزاع المعقد الذي طال أمده إلى أكبر أزمة نزوح للاجئين في العالم، اقترنت بانعكاسات إنسانية وإنمائية فادحة على المنطقة. ومنذ عام 2015، يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً محورياً في الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية من خلال مشاركته في قيادة الخطة الإقليمية للاجئين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ففي إطار الخطة

(4) القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، A/RES/70/1، 25 أيلول/سبتمبر 2015، الفقرة 23.

(5) الأمم المتحدة، موجز سياساتي: كوفيد-19 والمرتلين من الناس، حزيران/يونيه 2020.

الإقليمية، تولى البرنامج الإنمائي قيادة الركيزة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، حيث انصب اهتمامه على تعزيز قدرات الاستجابة لدى المؤسسات الوطنية والمحلية، والاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

10 - وأدى البرنامج الإنمائي، من خلال مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع له، دوراً رئيسياً في وضع برنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وإدماجه في جهود الاستجابة للأزمة السورية على الصعيد الإقليمي في كل من الأردن وتركيا والعراق ومصر ولبنان. وفي إطار شراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين، نجح المرفق في إحداث تحول استراتيجي كبير في هيكل المعونة التي تُقدم في إطار الخطة الإقليمية، وذلك من خلال دمج عنصر تعزيز القدرة على الصمود إلى جانب عنصر المساعدة الإنسانية في الاستجابة للأزمة. وقد أتاحت الخطة الإقليمية إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة التي لدى اللاجئين والاحتياجات الإنمائية في أمد أطول لدى المجتمعات والبلدان المضيفة، مع ما اقترن به ذلك من بناء القدرات الوطنية والمحلية والبلدية. ونجح المرفق أيضاً في طرح مسألة تعزيز القدرة على الصمود في المناقشات المالية وعمليات اتخاذ القرارات وأنشطة الدعوة التي تجري مع الحكومات الوطنية.

11 - ويؤكد هذا التقييم أن نموذج الخطة الإقليمية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات يشكّل أول نموذج من نوعه في الجمع بين الدعم الإنساني والنهج الإنمائي القائم على القدرة على الصمود لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة والحكومات الوطنية. وكما يذكره التقييم، فقد أسهم النهج الذي خضع للتجربة في إطار الخطة الإقليمية في توجيه سائر أوجه الاستجابة لأزمات اللاجئين وذلك من خلال استعراض الطرائق التي تمكّن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية من التعاون في التصدي للأزمات التي طال أمدها.

12 - واضطلع البرنامج الإنمائي بدور حاسم في تشجيع التوصل إلى فهم مشترك لمفهوم القدرة على الصمود والنهج المتكامل القائم على الصمود من خلال الاضطلاع بحلقات العمل والدورات التدريبية والمنتجات المعرفية وأنشطة الدعوة على مستويات متعددة. وكانت خطة العمل لبناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الميت معلماً رئيسياً في تعزيز الاستجابة لبناء القدرة على الصمود على الصعيد الإقليمي، وأتاحت أساساً مشتركاً لتدابير الاستجابة القائمة على القدرة على الصمود في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية. ونظم البرنامج الإنمائي أيضاً منتدى تنمية القدرة على الصمود الذي عزز الشراكات الجديدة ومكّن من تمهيد الطريق للبرمجة القائمة على بناء القدرة على الصمود.

رابعاً - النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم

13 - يرحّب البرنامج الإنمائي بنتائج التقييم لاعتبارها مفيدة لإرشاد عمله المتعلق بأزمات اللاجئين التي طال أمدها في الخطط الاستراتيجية الراهنة والمقبلة. ويلاحظ البرنامج الإنمائي مواطني القوة المحددة التي يمكن له البناء عليها، والمجالات التي أبرز التقييم ضرورة تعزيزها لتحسين مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 تمهيداً لمستقبل التنمية في البلدان المضيفة للاجئين.

14 - وتلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أربعة استنتاجات رئيسية في هذا الصدد هي كما يلي: (أ) المكانة التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي ومساهمته في المناقشات العالمية وصياغة الاتفاقات الحكومية الدولية لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في مجال الاستجابة لاحتياجات اللاجئين كانت كبيرة؛ و (ب) نجح البرنامج الإنمائي في إدخال نهج بناء القدرة على الصمود في خطاب الاستجابة الإقليمية

للأزمة السورية؛ و (ج) نجاح البرنامج الإنمائي في توفير نماذج للعماله عندما أُنحِ إطار زمني أطول لتنفيذ البرامج وكانت التدخلات تُركّز على دعمه الإنمائي؛ و (د) أسهم النهج الإنمائي إزاء تعزيز قدرات مقدمي الخدمات الوطنيين والمحليين، بدلاً من اتباع نهج إنساني يتمثل في الاستعاضة عن الخدمات، إزاء تعزيز قدرات البلديات وتقديم نماذج قابلة للتكرار .

15 - وفيما يتعلق بالتوصيات المنبثقة عن التقييم:

(أ) يحيط البرنامج الإنمائي علماً بالتوصية 1، التي تؤكد أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يستثمر الموارد في سبيل توفير الريادة الفكرية في مجال تعزيز نُهج عملية إزاء الصلة القائمة على الصعيد القطري. ويعترف البرنامج الإنمائي بضرورة تحديد استراتيجيه مؤسسية للمشاركة في معالجة الأزمات التي طال أمدها، بما في ذلك إجراء استثمارات استراتيجيه للجمع بين الريادة الفكرية والبرامج القطرية المتعلقة بالصلة الثلاثية الأبعاد القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي إطار عملية صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة، ينكب البرنامج الإنمائي على صياغة إطار بشأن الأزمات والهشاشة، بناءً على الدروس المستخلصة من إسهاماته في مجالي التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود، وذلك في سبيل اتباع نهج يستند إلى إيجاد حلول إنمائية متكاملة متجددة، استرشاداً بالسياق والطلب القطريين. فالبرنامج الإنمائي يسترشد في وضع برامجه وتحديد أولوياته بالمطالب القطرية أساساً. وكما تجري مناقشته في الفرع التالي، تعكف جميع المكاتب الإقليمية على وضع خطط إقليمية بشأن الهجرة والنزوح سيُسترشد بها في إعداد الخطة والاستراتيجية العالميتين بشأن الارتحال البشري والتنمية المستدامة. ومن شأن إدماج مرفق الاستجابة دون الإقليمي على نحو أفضل في المحور الإقليمي للبرنامج الإنمائي وخبرته التقنية أن يسهم في زيادة الدعم للمناقشات الجارية المتعلقة بتحديث وتعزيز الخطة الإقليمية للاجئين من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة على نحو أفضل. ويقوم البرنامج الإنمائي، في إطار شراكته مع مفوضية شؤون اللاجئين، بإصدار مذكرة موجزة عن أوجه التقدم الذي أحرزته عملية تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية وما يعترض تلك العملية من تحديات. وستقدم المذكرة توصيات لتعزيز الصلة الثلاثية الأبعاد تلك في الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية؛

(ب) يسلم البرنامج الإنمائي بالتوصية 2، التي تحدد ضرورة اعتماده على تجربته فيما يتعلق بالتقييمات البلدية لتحديد أولويات البيانات والتقييمات دون الوطنية التي سيُسترشد بها في مبادرات الربط بين العمل الإنساني والتنمية، فضلاً عن توحيد البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ويقر البرنامج الإنمائي بفعالية ربط البيانات المستمدة من التقييمات البلدية بالبيانات المتعلقة بتقييم أهداف التنمية المستدامة والبيانات لتوجيه تقرير السياسات والبرامج، مع إقراره بضرورة الاستثمار في ضمان اتساق مجموعات البيانات وقابليتها للمقارنة. ويشترك البرنامج الإنمائي، انطلاقاً من دوره في تحقيق تكامل أهداف التنمية المستدامة، مع مفوضية شؤون اللاجئين في وضع أداة لجمع البيانات وتحليلها لغرض تحديد أشد الأشخاص تهميشاً وتخلّفاً عن الركب في حالات التشرد القسري. ويسعى الإطار العالمي لسيادة القانون والحوكمة المحلية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تقديم مساعدة متكاملة إلى الشركاء الوطنيين والمحليين لتمكينهم من الوفاء على نحو أفضل بمسؤولياتهم في مجال الحماية وإيجاد حلول مستدامة للسكان المشردين والمجتمعات المضيفة؛

(ج) ويؤيد البرنامج الإنمائي بالكامل التوصية 3، التي تقضي بأن يقوم البرنامج بدور حفاز في تمكين حلول القطاع الخاص من تعزيز قدرة كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين على الصمود. ويقر

البرنامج الإنمائي بالفرصة المتاحة له لتوسيع نطاق إسهاماته المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في حالات التشريد القسري. ومن بين التزامات البرنامج الإنمائي التي تعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 تعزيزُ العمل اللائق من أجل حفز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار التحول الرقمي الذي يُحدثه البرنامج. وفي إطار الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، تظل إقامة الشراكات مع القطاع الخاص أمراً حاسماً. وفي هذا الصدد، أنشأ مرفق الاستجابة دون الإقليمي منبر "الابتكار من أجل التصدي للأزمة" ("I4C")⁽⁶⁾ عام 2016 الذي يرمي إلى إقامة شراكات جديدة بين الجهات الفاعلة في مجال الاستجابة للأزمة الإقليمية السورية والقطاع الخاص. وقد ساعد المنبر في تعزيز الصلات بين القطاع الخاص وشركاء الخطة الإقليمية الذين يعملون في مجال الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، مما أفضى إلى طرح أفكار مبتكرة لمعالجة تداعيات الأزمة الإقليمية السورية على قطاعات متعددة، بما في ذلك سبل العيش والتعليم. غير أن البرنامج الإنمائي، إذ يتطلع إلى المستقبل، يسلم بضرورة تكيف ما يقدمه من دعم انخراط القطاع الخاص مع السياقات القطرية، نظراً لتنوع الحالات، بما في ذلك التحديات والفرص؛

(د) يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 4 التي تقضي بتوطيد شراكاته مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية لتعزيز النهج القائمة على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والقدرة على الصمود وإيجاد حلول دائمة. وقد جدد البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، في أحدث مرة عام 2017، التزاماتهما بالعمل معاً على تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فحددا خمسة مجالات عمل مشتركة ذات أولوية، نُفذت من خلال خطة عمل عالمية مشتركة. وأدى ذلك إلى التعاون بين أفرقة البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين على جميع المستويات، في غير ذلك من سياقات اللاجئين والهجرة المختلطة تشمل حالياً أكثر من 30 بلداً. والبرنامج الإنمائي عضو في الفريق الأساسي في برنامج الدعم المتعلق باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، وفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للاجئين والعائدين الصوماليين، ولديه إطار شراكة في الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول الخاص بالأمريكتين. وفيما يتعلق بالاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، فالبرنامج الإنمائي عضو رئيسي في الفريق العامل المعني بالحلول الدائمة على الصعيد الإقليمي، الذي تتولى مفوضية شؤون اللاجئين قيادته. ففي إطار هذا الفريق، يقود البرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي الأعمال المتعلقة بتهيئة سبل العيش والتأهب للعودة، ويعملان على تعزيز الصلات في برامج سبل العيش بين سوريا والبلدان المشمولة بالخطة الإقليمية، ولا سيما في ظل زيادة عمليات العودة الآمنة والكريمة والطوعية. وعلاوةً على ذلك، التزم البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2020، بإقامة شراكة معززة بينهما ينصب فيها التركيز على التصدي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، وبوضع برامج مشتركة لإدماج مسألة الهجرة على نحو أفضل في أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويشارك البرنامج الإنمائي أيضاً مع المنظمة الدولية للهجرة في قيادة الائتلاف الإقليمي المعني بالتركيز على مسألة الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية؛

(هـ) يحيط البرنامج الإنمائي علماً بالتوصية 5 المتعلقة بإعادة صياغة هيكل الخطة الإقليمية للاجئين وتخفيضها، ولكنه لا يوافق عليها. ونظراً لطول أمد الأزمة السورية وانعكاسات جائحة كوفيد-19 على المنطقة، فإن أهمية وضع آلية تنسيقية للخطة الإقليمية قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

(6) الابتكار من أجل التصدي للآزمات - <http://www.innovation4crisis.org/>

وسيتطلب التصدي لأوجه الضعف المتزايدة على نطاق البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية تعزيز التعاون والتنسيق على صعيد جميع الركائز والقطاعات. ومن شأن تخفيض هيكل الخطة الإقليمية أن يقوض قدرة البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء في الخطة على التصدي بفعالية للأزمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالغة بالنسبة للمنطقة. علاوةً على ذلك، وبما أن الخطة الإقليمية تخضع لقيادة مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين وتشمل أكثر من 270 من الشركاء في العمل الإنساني والتنمية، فإن إعادة صياغة هيكل الخطة تقع خارج نطاق البرنامج الإنمائي وحده، ومن شأنها أن تستدعي بذل جهود مشتركة مع جهات أخرى من أصحاب المصلحة؛

(و) يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 6 المتعلقة بمساهمته المعززة في مجالي سبل العيش والخدمات، مع زيادة التركيز على النهج القطاعية إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمراعاة المنظور الجنساني يساهم في تحقيق نتائج جنسانية في الخطة الإقليمية. غير أن البرنامج الإنمائي يعترف بأن هناك المزيد من العمل الذي يمكن بذله لضمان معالجة مسألتها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مشاريع البرنامج الإنمائي وبرامجه في حالات التشرد القسري. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في الأساليب والأدوات لكفالة أن يكون التحليل الجنساني في صميم عمله في مجال السياسات والدعوة والبرمجة في حالات التشرد القسري. وانطلاقاً من مجموعة أدوات المساواة بين الجنسين والتعافي التي وضعها البرنامج الإنمائي، سيواصل البرنامج توسيع نطاق إحداث التحول في المجالات القطاعية ذات الأولوية، وذلك من خلال التدابير الوقائية المراعية للمنظور الجنساني، وبناء السلام، وسيادة القانون، والحوكمة المحلية، وعروض خدمات سبل العيش التي تنتجها التكنولوجيا الرقمية.

خامساً - تقييم الدعم الذي سيقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود

16 - في إطار الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين، ما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعتبران الخطة الإقليمية للاجئين إحدى الأولويات فيما يتعلق بالدعم الدولي المقدم إلى البلدان المتأثرة وعنصراً أساسياً في إقامة شراكة استراتيجية بالغة الأهمية. وقد بدأت المناقشات الأولية بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين بشأن ضرورة استعراض الخطة الإقليمية، والمشاركة في قيادة مناقشة استراتيجية بشأن الرفع من مستوى الخطة في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان المتأثرة بالأزمة السورية.

17 - وفي إطار دورة التخطيط الجديدة للخطة الإقليمية للفترة 2021-2022، سيواصل البرنامج الإنمائي، من خلال مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع له وإدماجه على نحو أوثق في القدرات التقنية لمركز عمان التابع للبرنامج الإنمائي، الدعوة إلى استجابة قوية لبناء القدرة على الصمود وتعزيز تلك الاستجابة. ونظراً لتزايد مواطن الضعف في المنطقة، وبالأخص في ظل استمرار انعكاسات جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات المتقاطعة في بعض البلدان، فإن تعزيز قدرة اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة على الصمود، فضلاً عن المؤسسات الوطنية والمحلية التي تدعمهم، ينطوي على أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى.

18 - وفي هذا الصدد، وتمشياً مع التوجه الاستراتيجي الجديد للخطة الإقليمية للاجئين والصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية (والسلام)، سيواصل البرنامج الإنمائي تشجيع الأخذ بالنهج القائمة على الأدلة

والطويلة الأمد في مجالَي التخطيط والبرمجة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق توازن أكبر بين دعم الفئات السكانية الضعيفة ودعم المؤسسات الوطنية والمحلية، وإلى ضمان توثيق الصلات مع خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، علاوةً على الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

19 - وسينصب التركيز بشكل خاص على تعزيز أطر الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالقدرة على الصمود للخطة الإقليمية للاجئين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظّم مرفق الاستجابة دون الإقليمي حلقة عمل تقنية استهلاكية تناولت مدى قابلية القدرة على الصمود للتضرر وقياسها ورصدها. وقد أتاحت حلقة العمل هذه لمختلف وكالات الأمم المتحدة وسائر الشركاء في الخطة الإقليمية فرصة لتبادل المعارف بشأن آخر ما استجد من النهج المتبعة في قياس مدى القابلية للتأثر والقدرة على الصمود بالنسبة للأفراد وعلى صعيد المجتمعات المحلية والمؤسسات، والتطرق إلى الخيارات المتاحة لتحسين تتبع الدعم المقدم من الشركاء لبناء القدرة على الصمود ضمن أطر الرصد على الصعيدين الإقليمي والقطري المتعلقة بالخطة الإقليمية. ومن المقرر أن تُعقد حلقات عمل متابعة للدورة الجديدة للخطة الإقليمية. وستبذل كذلك الجهود، في إطار التعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، لمواصلة تتبع حالة التقدم المحرز في تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار الخطة الإقليمية.

20 - وسينصب التركيز على الدفع قدماً بإيجاد حلول دائمة للاجئين، وبالأخص فيما يتعلق بإعادة توطينهم وضمان عودتهم الطوعية والكريمة في ظروف آمنة إلى أوطانهم. وقد تأثر كلا خيارَي الحلول الدائمة المذكورين إلى حد كبير بجائحة كوفيد-19، في ظل تراجع حركة السفر والتنقل بسبب تدابير الإغلاق. فضمان حصول اللاجئين على هذين الخيارين، إلى جانب الاستمرار في بذل الجهود اللازمة لتهيئة فرص محلية لتحقيق الاعتماد على الذات والاستفادة من هذه الفرص وفقاً للأطر القانونية والسياساتية للبلدان المضيفة، هو أمر يكتسي أهمية محورية لتزويد اللاجئين بفرصة التمتع بحياة كريمة ملؤها السلام.

21 - وسيكون أيضاً استكشاف فرص جديدة لتعزيز سبل العيش لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة أمراً أساسياً، ولا سيما في ظل تأثير جائحة كوفيد-19 على هذا القطاع. وسيولى اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالرقمنة والفجوة الرقمية، والتي يمكن أن تحد من قدرة المجتمعات المحلية التي تعاني الضعف على إيجاد فرص عمل.

22 - وقد أكدت المشاورات التي أُجريت مع مفوضية شؤون اللاجئين وسائر الشركاء في الخطة الإقليمية على ضرورة تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات ومدى تأثير جائحة كوفيد-19 على المنطقة. كما أن تعزيز أوجه التآزر مع المؤسسات المالية الدولية سيكون عاملاً أساسياً فيما يتعلق بالبيئة المالية العالمية الراهنة التي من المرجح أن تتواصل انعكاساتها على العمليات في جميع أنحاء المنطقة.

23 - وخلال المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019، التزم البرنامج الإنمائي بالعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومع الحكومات الوطنية والمحلية، ومع الجهات الفاعلة في قطاعات العدالة والأمن وحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، مع المجتمعات المضيفة والسكان النازحين، في مجالات الوقاية، وبناء السلام، وسيادة القانون، والحوكمة المحلية، وسبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. واستناداً إلى جميع هذه الالتزامات، اتفق البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين على توطيد شراكتهما لوضع مبادرة عالمية مشتركة بشأن الإدماج وإيجاد الحلول لدعم تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها البرنامج الإنمائي في المنتدى العالمي للاجئين في 40 بلداً من البلدان ذات الأولوية بحلول عام 2022.

توصيات التقييم الرئيسية ورد إدارة البرنامج الإنمائي

التوصية 1 - تؤدي معالجة الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سياق النزاعات، بما في ذلك سياقات اللجوء، دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستثمر الموارد حالياً في سبيل توفير الريادة الفكرية في مجال تعزيز نُهج عملية إزاء تلك الصلة على الصعيد القطري.

وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد استراتيجيته المؤسسية للمشاركة في معالجة الأزمات التي طال أمدها والتي تؤثر على اللاجئين، والمجالات والنهج التي سيحدد أولوياتها. وينبغي أن يوضح البرنامج الإنمائي المفاهيم التي يقدمها، وأن يستثمر الموارد في تفعيلها وأن يتخذ تدابير محددة للترويج لها بغرض استخدامها على نطاق أوسع. وينبغي اتخاذ خطوات لضمان أن يعزز إسهام البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرة على الصمود الروابط مع الاستجابة الإنسانية بدلاً من الاضطلاع بها كمنشآت مواز. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية لمعالجة أزمات اللاجئين التي طال أمدها والتصدي لها على نحو شامل، وعلاقتها بالنزاع.

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية، حيث يعترف بضرورة تحديد استراتيجية مؤسسية للمشاركة في معالجة الأزمات التي طال أمدها، بما في ذلك إجراء استثمارات استراتيجية للجمع بين الريادة الفكرية والبرامج القطرية المتعلقة بالصلة الثلاثية الأبعاد. ويتقيد البرنامج الإنمائي بـ "التوصية المتعلقة بالصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فمكتب إدارة الأزمات ينكب على وضع "إطار عمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإيجاد حلول إنمائية للهشاشة والأزمات" (عنوان عملي) سيُسترشد به في الاستراتيجيات والعمليات والبرامج المتعلقة بالدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للبلدان الهشة والمتأثرة بالأزمات. وسيقدم هذا الإطار توجيهات بشأن ما يلي: المجالات التي يتعين التركيز عليها - المخاطر والفرص الرئيسية للتغيير المُحدث للتحوّل في السياقات الهشة؛ وماهية الإجراءات التي يتعين اتخاذها - ربطها بالمساهمات التقنية الكبيرة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في مجالات شتى مثل الوقاية، وبناء السلام، والحوكمة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحد من مخاطر الكوارث، والترحال البشري، والتعافي؛ وأساليب العمل - لضمان أن يكون دور البرنامج الإنمائي مناسباً للغرض من هذه البيئات التشغيلية الصعبة. وسيُعزز الإطار مشاركة البرنامج الإنمائي في السياسات وأنشطة الدعوة العالمية ذات الصلة، ويسلّط الضوء على مجالات التركيز اللازمة لتقديم دعم متخصص في السياقات الهشة، وسيقدم المزيد من خدمات الدعم المشتركة القائمة على الطلب التي يقدمها البرنامج الإنمائي في السياقات الهشة والأزمات.

وفي أعقاب اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حدد البرنامج الإنمائي الهجرة كموضوع يستدعي إيلاء الأولوية، فأُنشأت فرقة عمل شاملة لعدة ممارسات ومكاتب معنية بالهجرة والتشريد. وفي عام 2020، وضع كل مكتب إقليمي تابع له خطة عمل إقليمية بشأن الهجرة والتشريد، متواءمة مع الاستراتيجيات والأولويات الإقليمية. وسيُسترشد بهذه التدابير في تحديد الاستراتيجية/الخطة العالمية للبرنامج الإنمائي بشأن الترحال البشري والتنمية المستدامة في إطار الخطتين الاستراتيجيتين الحالية والمقبلة. وسيواصل البرنامج الإنمائي، في منطقة أفريقيا تحديداً، الاستفادة من شراكته مع مفوضية شؤون اللاجئين في خطط الاستجابة الإقليمية في نيجيريا للفترة 2019-2020، متخذاً هذه الشراكة مدخلاً للتعاون على نطاق أوسع في منطقة الساحل.

وعلاوةً على ذلك، فإن النهج الإنمائي القائم على القدرة على الصمود الذي ما فتى البرنامج الإنمائي يروّج له منذ عام 2013 في إطار الخطة الإقليمية يتماشى تماماً مع أسلوب العمل الجديد والصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال تركيزه على تولّي مقاليد الأمور على الصعيد المحلي/الوطني، وتعزيز القدرات، وتشجيع سبل العيش المستدامة، والتماسك الاجتماعي. وواصل البرنامج الإنمائي، في إطار دعمه للأمانة المشتركة للخطة الإقليمية بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، الاستثمار في جمع الأدلة على تفعيل الصلة في إطار الخطة الإقليمية (بما في ذلك في الأونة الأخيرة ورقة عن القدرة على الصمود في التطبيق على الصعيد المحلي: الاستجابة للأزمة السورية الإقليمية، صدرت في آذار/مارس 2019)، وذلك لتسليط الضوء على ما تحقق من إنجازات لدعم الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأصدر البرنامج الإنمائي أيضاً خلاصتين تُسلطان الضوء على الممارسات المبتكرة، بما في ذلك الشراكات، التي يمكن أن يُسترشد بهما في وضع السياسات والبرامج القائمة على تلك الصلة حالياً ومستقبلاً، وتوضحان أن العمل على صعيد هذه الصلة لم يُعد من صميم "العمل كالمعتاد". ويقرّ البرنامج الإنمائي بأهمية مراعاة الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام تماماً في عمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بالخطة الإقليمية على الصعيدين الإقليمي والقطري، والاستمرار في جمع الأدلة والتعلم في هذا المجال ذي الأهمية الحيوية.

وخارج إطار الخطة الإقليمية، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للتفكير والحوار الاستراتيجيين بشأن تنفيذ تلك الصلة في منطقة الدول العربية؛ ويشترك البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، منذ أيار/مايو 2020، في قيادة الائتلاف الإقليمي المعني بالتركيز على مسألة الصلة بين العمل الإنساني والتنمية، الذي أنشئ حديثاً ويضم أكثر من 10 وكالات تابعة للأمم المتحدة، لتقديم التوجيه الاستراتيجي، وتحديد الممارسات السليمة وتبادلها، من أجل الدفع قدماً بالنهج البرنامجية القائمة على تلك الصلة في بلدان المنطقة المتضررة من نزاعات أو أزمات.

التتبع		الوحدة أو الوحدات المسؤولة	تاريخ الإنجاز	الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية
حالة التنفيذ	التعليقات			
(بدأ أو أنجز أو لا تاريخ استحقاق)				
شُرع فيه		مكتب إدارة الأزمات	حزيران/يونيه 2021	1-1 الانتهاء من وضع "إطار عمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإيجاد حلول إنمائية للهشاشة والأزمات" (عنوان عملي) سيُسترشد به في الاستراتيجيات والعمليات والبرامج المتعلقة بالدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للبلدان الهشة والمتأثرة بالأزمات
		مكتب إدارة الأزمات، المكاتب الإقليمية، المكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2022	2-1 توفير الدعم لوضع برامج الحلول الإنمائية المتكاملة الموسعة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في ما لا يقل عن خمس من حالات التشريد الطويل الأمد (بما في ذلك في منطقة الساحل)

1-3 وضع الصيغة النهائية للتوجيهات العملية المتعلقة بالصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وما يستتبع ذلك بالنسبة لمقر البرنامج الإنمائي ومكاتبه الإقليمية ومكاتبه القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات	شُرِع فيه
1-4 القيام، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، بإعداد تقرير عن أوجه التقدم المحرز في تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية (والسلام) وما يعترضها من تحديات في إطار الخطة الإقليمية (بطرق منها عمليات التقييم المشتركة، والجهود والمبادرات المشتركة في مجال البرمجة، لتعزيز التماسك الاجتماعي)	حزيران/يونيه 2021	المكتب الإقليمي للدول العربية، مرفق الاستجابة دون الإقليمي، المكاتب القطرية	شُرِع فيه
<p>التوصية 2 - ينبغي أن يعتمد البرنامج الإنمائي على تجربته فيما يتعلق بالتقييمات البلدية لتحديد أولويات البيانات والتقييمات دون الوطنية التي سيُسترشد بها في مبادرات الربط بين العمل الإنساني والتنمية، فضلاً عن توحيد البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>ينبغي للبرنامج الإنمائي، استناداً إلى تجربة الخطة الإقليمية للاجئين في سياقات النزاع واللجوء، أن يعطي الأولوية لدعم البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن القدرات على جمع البيانات وإدارتها وتحليلها وتوفيرها في عمليات وضع السياسات. وقد دعم البرنامج الإنمائي تحليل التنمية ومدى مراعاة ظروف النزاع على مستوى البلديات في البلدان المضيفة للاجئين، ولكنه يحتاج إلى نهج مبسط لإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات جمع البيانات وكفالة توحيدها وجودتها لكي يتمكن من ربطها بأهداف التنمية المستدامة وعمليات وضع السياسات. وينبغي أن يُقيم البرنامج الإنمائي علاقات تعاون على المستوى المؤسسي مع وكالات الأمم المتحدة لتجنب ازدواجية الجهود على الصعيدين القطري والمحلي.</p>			
<p>رد الإدارة:</p> <p>يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية، حيث يقرّ بفعالية ربط البيانات المستمدة من التقييمات البلدية بالبيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، لئُسترشد بها في وضع السياسات والبرامج، مع إقراره بضرورة الاستثمار في ضمان الاتساق في مجموعات البيانات وقابليتها للمقارنة. وفي إطار خطة العمل العالمية المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، يجري وضع أداة مشتركة لمعالجة حالات التشرد القسري، وستخضع للتجريب في بلدان مختارة. وانطلاقاً من دور البرنامج الإنمائي في تحقيق تكامل أهداف التنمية المستدامة، فإن من المتوقع أن تساعد هذه الأداة البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على إجراء تحليلات وجمع بيانات ينصب فيها التركيز على السكان الذين يعانون التشرد لأمد طويل والمجتمعات المضيفة وذلك لتحديد أكثر الفئات تهميشاً وتخلّفاً عن الركب. وستُستخدم البيانات في عمليات التقييم المشتركة المتعلقة بالعمل الإنساني والتنمية وبرامج الاستجابة لأزمات اللاجئين على الصعيدين المحلي والوطني، على أن تكون أهداف التنمية المستدامة الإطار العام لذلك.</p> <p>وتتصدر البلديات جهود الاستجابة للأزمة الإقليمية السورية بضمانها تقديم الخدمات الأساسية للجميع (بمن فيهم اللاجئين السوريون)، وبالتالي فإن تقديم المساعدة إلى البلديات ينطوي على أهمية بالغة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد قدرة النُظم المحلية على الصمود. وقد جُمعت وحُلّت بيانات التقييمات والمبادرات البلدية التي نفّذها الشركاء في إطار</p>			

الخطة الإقليمية للاجئين في لبنان وتركيا. ففي لبنان، كان للبرنامج الإنمائي دور رئيسي في تحديد خريطة قابلية التأثر لتحديد البلديات ذات الأولوية لتنفيذ المبادرات، مما أقام صلة مباشرة بالعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي على نطاق أوسع بشأن بيانات الفقر في البلد. وفي تركيا، نظم البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والسلطات المحلية منتدى غازي عنتاب البلدي⁽⁷⁾ في عام 2019، بهدف تبادل الممارسات السليمة بشأن الاستراتيجيات البلدية اللازمة للتصدي للهجرة والتشرد؛ واستعراض دور البلديات في إقامة الصلة بين أوجه الاستجابة لأزمة اللاجئين والقدرة على الصمود. وفي عام 2018، أصدر البرنامج الإنمائي أيضاً تقريراً يلقي فيه الضوء على دعمه لبناء قدرة البلديات في تركيا على الصمود من أجل زيادة قدرات هذه البلديات على الاستجابة للطلبات المتزايدة على الخدمات لصالح اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة⁽⁸⁾.

واستناداً إلى الاهتمام الذي تكوّن لدى شركاء الخطة الإقليمية للاجئين من حلقة العمل التجريبية المتعلقة بالقابلية للتأثر والقدرة على الصمود التي عُقدت كانون الأول/ديسمبر 2020، سيواصل البرنامج الإنمائي دعمه لإدخال تحسينات على النهج المتبعة في رصد القدرة على الصمود في إطار الخطة الإقليمية ومواءمة تلك النهج، بما في ذلك تعزيز أوجه الترابط بالجهود المبذولة لرصد أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المحلي عليها.

		مكتب إدارة الأزمات	كانون الأول/ديسمبر 2021	1-2 تقديم الدعم لوضع الأداة المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين المتعلقة بتقييم أهداف التنمية المستدامة في حالات التشريد القسري، وتجريب هذه الأداة وبدء تداولها
		مكتب الأزمات، بالتنسيق مع مرفق الاستجابة دون الإقليمي للبلدان المتأثرة بالأزمة السورية	كانون الأول/ديسمبر 2021	2-2 جمع وتحليل المبادرات البلدية التي يتولى البرنامج الإنمائي قيادتها في المنطقة، والتي تساعد في الدفع قدماً بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد أثر تلك المبادرات على قدرة الأفراد والنظم على الصمود
		مرفق الاستجابة دون الإقليمي بالتعاون مع المكاتب القطرية المعنية	كانون الأول/ديسمبر 2021	3-2 تحديد الخيارات المتاحة لتعزيز الصلات بين قياس/رصد القدرة على الصمود، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

(7) <https://www.municipalforum2019.org/>

(8) دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقدرة البلديات في تركيا على الصمود، 2018، <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjmnq->

MjpuTuAhUPEFkFHX87DkIQFjAAegQIAxAc&url=https%3A%2F%2Fwww.tr.undp.org%2Fcontent%2Fdam%2Fturkey%2FUNDP-TR-SUPPORT-TO-MUNICIPAL-RESILIENCE.pdf&usq=AOvVaw0Pcm4rwBsTSLaTH34_BT2S

التوصية 3 - ينبغي أن يقوم البرنامج الإنمائي بدور حفاز في تمكين حلول القطاع الخاص من تعزيز قدرة كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين على الصمود. وينبغي أن يضع البرنامج الإنمائي استراتيجيات قطرية للقطاع الخاص باعتبارها خدمة يعرضها لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين، وذلك لمعالجة القضايا والعوائق المؤسسية بما يراعي خصوصيات السياق؛ ووضع آليات للتقليل من المخاطر في بيئة السياسات من أجل تيسير الاستثمارات لأغراض توفير سبل العيش المستدامة والعمالة.

جرت الموافقة في الآونة الأخيرة على استراتيجية البرنامج الإنمائي المؤسسية للقطاع الخاص، وأجريت تقييمات ليُسترشد بها في مشاركة البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص في سياق الأزمات. وينبغي أن يتوخى البرنامج الإنمائي في المستقبل الاتساق في تنفيذ المبادرات الإنمائية للقطاع الخاص في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية، مع إعطاء الأولوية لذلك باعتباره من الخدمات الرئيسية التي يعرضها. وينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي قدراته على زيادة وتيرة مشاركته تلك بالأدوات المناسبة، ولا سيما في سياقات النزاع في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكيف البرنامج الإنمائي الأدوات اللازمة لإشراك القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة والاستثمار في قطاع الخدمات، وأن يستفيد، قدر المستطاع، من الاستثمارات المؤثرة والقدرات وأطر السياسات العامة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتعاون مع الجهات العاملة في الوساطة المالية التي توسع نطاق أعمالها التجارية في المجالات التي يقدم البرنامج الدعم فيها.

ومن مواطن قوة البرنامج الإنمائي في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية مشاركته الموضوعية على الصعيد المحلي، التي ينبغي أن تُستخدم لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التصدي للتحديات الإنمائية. ولكي تكون هذه الأدوات ناجحة، ينبغي أن تُستخدم بقدر كبير من المرونة، وأن تجمع بين الأهداف الطويلة الأجل والإنجازات الهامة في الأجل القصير.

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية، مشيراً إلى أن استراتيجيته للقطاع الخاص تسعى، بالشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني وجمعيات وشبكات مؤسسات الأعمال، إلى جعل الأسواق تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشدة على إشراك المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى اعتماد البرنامج الإنمائي منذ أمد طويل لنهج نظام السوق⁽⁹⁾، الذي يشكّل أيضاً الأساس الرئيسي للعمل المتعلق بتنمية القطاع الخاص وإقامة الشراكات التي يناصرها عدد من الوكالات الدولية

(9) سمات نهج نظام السوق "تركز على التدخلات التي تعدل حوافز وسلوك الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة في السوق - العامة والخاصة والروسية وغير الرسمية - لضمان تغيير دائم وواسع النطاق مفيد للفقراء. كما يتطلب أن تكون كل سوق 'نظاماً' معقداً يشمل العديد من أصحاب المصلحة، لكل منهم مجموعة خاصة من الخصائص الفريدة، ويجب أن يأخذ أي تدخل هذا التعقيد في الاعتبار" <https://beamexchange.org/market-systems/key-features-market-systems-approach/> ويميز نظام السوق "من حيث ثلاثة عناصر متميزة: معاملات السوق الأساسية، والمؤسسات (بما في ذلك بيئة الأعمال التجارية) والخدمات والبنية التحتية". BEAM Exchange. (2014). [Market systems approaches: A literature review](https://beamexchange.org/market-systems/key-features-market-systems-approach/).

الأخرى⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾. وهي تتشر مجموعة من عروض الخدمات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجالات مثل سلاسل القيمة المستدامة والأعمال التجارية الشاملة، والمساواة بين الجنسين في الأسواق، والتمويل الرقمي وسد فجوة الطاقة.

ويقرّ البرنامج الإنمائي بالفرصة المتاحة له لتوسيع نطاق إسهاماته المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في حالات التشريد القسري. وكان من بين التزامات البرنامج الإنمائي في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 تعزيز العمل اللائق من أجل الدفع قدماً بالاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار التحول الرقمي الذي يُحدثه البرنامج. ويتعاون البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين وشركة مايكروسوفت في الوقت الراهن على الجمع بين المبادرات الرقمية ذات التوجه الابتكاري التي تعزز إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية. وعلاوةً على ذلك، تعكف المنظمتان معاً، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، على إعداد مقترح مشروع في هذا الإطار يرمي إلى استحداث مجموعة من الحلول والخدمات التي يمكن أن تستعين بها الحكومات والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي والشركاء في حفز سبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية للسكان المتأثرين بالأزمات.

ويتمثل الهدف من هذه الحلول والخدمات في تحقيق العناصر الأربعة اللازمة لتيسير سبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية: ضمان بيئة تمكينية سياساتية وتنظيمية لتحقيق التحول الرقمي؛ وتعزيز الاستثمار والابتكار لإتاحة التكنولوجيات الحديثة للتحوّل؛ وإتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة للتحوّل واستخدامها لتحقيق نتائج معيشية؛ وإجراء البحوث ووضع النماذج الأولية والحوار بشأن الحلول الكفيلة بتعزيز سبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. وفي إطار البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن تسخير الهجرة لأغراض التنمية المستدامة، يتصدر البرنامج الإنمائي أيضاً جهود تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالهجرة.

والبرنامج الإنمائي ملتزم باتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر فيما يتعلق بشركات القطاع الخاص، ولديه سياسة مخصصة وصارمة لتوخي العناية الواجبة فيما يتعلق بهذه الشركات في سياساته وإجراءاته المتعلقة بالعمليات البرنامجية. وتسترشد جميع الشركات مع القطاع الخاص بتقييم المخاطر للشريك المقترح والنتائج المتوقعة، وهو ما تسترشد به الإدارة العليا في عملية صنع القرار، كما أنها مدعومة حسب الاقتضاء بخطط إدارة المخاطر والاتصالات. وسيواصل البرنامج الإنمائي استكشاف السبل الكفيلة بالزيادة إلى أقصى حد ممكن من حلول وشركات القطاع الخاص.

وفي سياق الخطة الإقليمية للاجئين، نفذت تركيا والأردن والعراق برامج تتعلق بسبل العيش، بشراكة مع القطاع الخاص، لزيادة قابلية الفئات الضعيفة من السكان للتوظيف. وأجريت عدة تقييمات في جميع أنحاء المنطقة لتوجيه إشراك الخطة الإقليمية للاجئين مع القطاع الخاص. وفي لبنان، أصدر البرنامج الإنمائي تقريره المعنون "تضييق الفجوة"⁽¹²⁾، الذي يتناول بالدراسة الثغرات التي تعترى المهارات في القطاعات الرئيسية للاقتصاد اللبناني ويقدم توصيات ملموسة لسبل تحسين الوضع.

(10) يستند إلى نهج "تنمية الأسواق الشاملة" الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2007، وإلى عدد من النهج الأخرى التي تدافع عنها مختلف الوكالات الدولية، بما في ذلك سلاسل القيمة (ولا سيما من جانب الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)، ونهج "جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء" (المعروف باسم M4P) بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ولجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. كما يوفر الأسس المفاهيمية للسياسة الحالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن "التمويل الشامل" ومختلف المبادرات البرنامجية للبرنامج الإنمائي. ولجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع هي المنتدى الذي يتألف من 22 وكالة تمويلية وحكومية تدعم نمو القطاع الخاص في البلدان النامية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هي شراكة عالمية تضم 34 منظمة إنمائية تسعى إلى النهوض بالشمول المالي.

(11) انظر <http://www.uncdf.org/financial-inclusion>

(12) https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/democratic_governance/Mind-The-Gap.html

وفي سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعد البرنامج الإنمائي أداة رقمية لقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية موجهة خصيصاً لتقييم آثار كوفيد-19 (والكوارث) على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتيح هذه الأداة معلومات عن تقرير السياسات القائم على الأدلة والحلول الرقمية في هذه الحالة والتي ينصب فيها التركيز على تلك المؤسسات.

وفي الأردن وتركيا، أجرى البرنامج الإنمائي دراسات لبحث تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع الخاص والمؤسسات المحلية، لِيُسترشد بها في جهود تصدي البرنامج الإنمائي لها. وفي تركيا، أُجري هذا التقييم بالتعاون مع برنامج "الأعمال التجارية في خدمة أهداف التنمية المستدامة"، الرامي إلى صياغة سياسات بالتعاون مع القطاع الخاص وتنسيق مساهمات القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأصبح الفرع التركي من الخطة الإقليمية يشمل للمرة الأولى إجراء مشاورات رسمية مع القطاع الخاص (الشركات سواء المملوكة لجهات سورية أو تركية) في عملية التخطيط للخطة للفترة 2021-2022. وفي الوقت نفسه، وفي هذا السياق الجديد، يستكشف مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي مدى إمكانية إدماج الدعم المقدم إلى مبادرة "بناء قدرة الأعمال التجارية على الصمود" في جهود الاستجابة القائمة على القدرة على الصمود ليصبح بعداً رئيسياً من أبعادها، وذلك في إطار الخطة الإقليمية.

<p>1-3 الدعم المقدم لوضع وتوسيع المبادرات المتعلقة بسبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة بالشراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية والشركاء المعنيين</p>	<p>كانون الأول/ديسمبر 2021</p>	<p>مكتب إدارة الأزمات/كبير موظفي الشؤون الرقمية</p>		
<p>2-3 إعداد عرض خدمات مؤسسية بشأن مشاركة القطاع الخاص وتنميته في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مع استكمال أدوات وتوجيهات في مجال تنمية الأسواق الشاملة ومشاركتها المكثفة مع السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات</p>	<p>كانون الأول/ديسمبر 2021</p>	<p>مكتب إدارة الأزمات، الفريق المعني بحلول التعافي من الأزمات والترحال البشري/مكتب السياسات ودعم البرامج/مركز القطاع المالي/مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية</p>		
<p>3-3 تحديد وتحليل المبادرات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في أنشطة البرنامج الإنمائي في التصدي للأزمة الإقليمية السورية والأزمات المتفاقمة، بما في ذلك الممارسات المبتكرة والدروس المستفادة، وإعادة تفعيل الحوار</p>	<p>كانون الأول/ديسمبر 2021</p>	<p>مرفق الاستجابة دون الإقليمي</p>		

				بشأن الفرص التي يتيحها توسيع نطاق تلك المشاركة وما يعترضها من تحديات
		الربع الثاني من عام 2021	مرفق الاستجابة دون الإقليمي/مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا	3-4 وضع استراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في الخطة الإقليمية. وسيتولى البرنامج الإنمائي قيادة هذا المسعى بصفته عضواً مشاركاً في قيادة الخطة الإقليمية بتنسيق وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من بين جهات أخرى، بما في ذلك شبكات الأعمال التجارية مثل مبادرة "الأعمال التجارية في خدمة أهداف التنمية المستدامة"
<p>التوصية 4 - ينبغي أن يوطد البرنامج الإنمائي الشراكات مع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية لتعزيز النهج القائمة على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والقدرة على الصمود في سياق الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وقد شرع البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين في إقامة شراكة هامة لسد الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، وثمة حاجة إلى مواصلة الالتزام بزيادة تعزيز هذا التحالف.</p> <p>ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي توطيد الشراكات مع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية لتعزيز البرمجة القائمة على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية وذلك للحد من تجزئة الدعم الإنمائي المتصل باللاجئين وغير ذلك من البرامج الإنمائية في البلد.</p> <p>وتمثل خطة العمل المشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي خطوة هامة إلى الأمام في تحديد مجالات التعاون على الصعيدين العالمي والقطري. وينبغي أن توضح خطة العمل سبل المضي قدماً في تمكين أوجه ارتباط التنمية مع المبادرات الإنسانية على الصعيد القطري، بدلاً من البرامج المنفذة في المجالين بالتوازي. وستكون الدروس المستفادة من الخطة الإقليمية مهمة، ولا سيما في تطوير نتائج مشتركة للتعاون في المستقبل على الصعيد القطري. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوضح التوقعات المتعلقة باستثماراته في الموارد وأن يستكشف آليات تقاسم التكاليف.</p>				
<p>رد الإدارة:</p> <p>يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية ويبيد التزامه بمواصلة تعزيز شراكته مع مفوضية شؤون اللاجئين. وقد أبرم البرنامج الإنمائي والمفوضية اتفاقين للتعاون على الصعيد العالمي، الأول في عام 1987 والثاني في عام 1997. وفي عام 2011، عين الأمين العام البرنامج الإنمائي والمفوضية في قراره رقم 20/2011 لتولّي تقديم الخبرات التقنية والدعم التقني من أجل وضع استراتيجية الحلول الدائمة. وقد جدد البرنامج الإنمائي والمفوضية، في أحدث مرة عام 2017، التزاماتهما بالعمل معاً على تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فحدّدا خمسة مجالات عمل مشتركة ذات أولوية، نُفّذت من خلال خطة عمل عالمية مشتركة. وأدى ذلك إلى التعاون بين الأفرقة المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين على جميع المستويات، بما في ذلك في سياقات أخرى تتعلق باللاجئين والهجرة المختلطة تشمل حالياً أكثر من 30 بلداً. والبرنامج الإنمائي عضو في الفريق الأساسي في</p>				

برنامج الدعم المتعلق باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، وفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للاجئين والعائدين الصوماليين، ولديه إطار شراكة في الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول الخاص بالأمريكتين.

وخلال المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019، التزم البرنامج الإنمائي بالعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومع الحكومات الوطنية والمحلية، ومع الجهات الفاعلة في قطاعات العدالة والأمن وحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، مع المجتمعات المضيفة والسكان النازحين، في مجالات الوقاية، وبناء السلام، وسيادة القانون، والحكومة المحلية، وسبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. واستناداً إلى هذه الجهود، انفق البرنامج الإنمائي والمفوضية على توطيد شراكتها لوضع مبادرة عالمية مشتركة بشأن الإدماج وإيجاد الحلول لدعم تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها البرنامج الإنمائي في المنتدى العالمي للاجئين في 40 بلداً من البلدان ذات الأولوية بحلول عام 2022.

ومدد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة التفاهم الإقليمية المبرمة بين مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي بشأن الاستجابة للأزمة السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمدة عامين. وتعيد المذكرة تأكيد الالتزام المبرم بين البرنامج الإنمائي والمفوضية بضمان استجابة مستتيرة ومنسقة للأزمة السورية على الصعيدين الإقليمي والقطري، عن طريق الأمانة المشتركة للخطة الإقليمية بين المفوضية والبرنامج الإنمائي. ويقدم البرنامج الإنمائي بانتظام، بمشاركة المفوضية، آخر ما يستجد من المعلومات عن تنفيذ هذه الشراكة وما يتعلق بها من الأنشطة والنواتج التعاونية، في إطار عملية الرصد التي تخضع لها خطة العمل العالمية المشتركة بين المفوضية والبرنامج الإنمائي. وفي إطار إجراءات المتابعة للاجتماع التحديثي العالمي الأخير الذي عُقد بين المفوضية والبرنامج الإنمائي في 24 تموز/يوليه 2020، أصدرت الوكالتين مذكرة مشتركة تقدم لمحة عامة عن أوجه تعاونهما وإنجازاتها على الصعيدين الإقليمي والقطري في إطار الخطة الإقليمية للاجئين، علاوة على معلومات أوفى عن بعض البرامج المشتركة بين المفوضية والبرنامج الإنمائي في البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية (ولا سيما تركيا ولبنان).

1-4	وضع الصيغة النهائية للمبادرة العالمية المشتركة بشأن الإدماج وإيجاد الحلول وإطلاقها بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات، المكاتب الإقليمية، المكاتب القطرية
2-4	توطيد التعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء فيما يتعلق بالتقييم المشترك والتخطيط والبرمجة في ما لا يقل عن ثلاث حالات جديدة وطويلة الأمد من حالات الاستجابة للاجئين	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات، المكاتب الإقليمية، المكاتب القطرية
3-4	اعتماد مذكرة تفاهم مجددة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين لضمان المحافظة على الأمانة المشتركة باعتبارها العمود الفقري للشراكة بين البرنامج الإنمائي والمفوضية في إطار الخطة الإقليمية	كانون الأول/ديسمبر 2021	المكتب الإقليمي للدول العربية

التوصية 5 - ينبغي أن ينظر البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع مفوضية شؤون اللاجئين في تخفيض هيكل الخطة الإقليمية للاجئين لكي يفي بالغرض المنشود.

تحتاج الاستجابة للأزمة التي استغرقت ما يقرب من عقد من الزمن إلى مبادرات حفّازة وإلى جهود في مجال الدعوة تتبع نهجاً كلياً إزاء التحديات الإنسانية بدلاً من الاستثمار في المقام الأول في آلية تنسيق ثقيلة للخطة الإقليمية. ومن شأن إعادة تركيز الخطة الإقليمية وإرسائها على أساس نتائج التنمية في الأجلين المتوسط والطويل أن يتيحا إيجاد حلول دائمة للاجئين وتحقيق نتائج مستدامة للبلدان المضيفة. وقد تتطلب إعادة التركيز هذه هياكل بديلة واختياراً استراتيجياً لمجالات التدخل وخطة جديدة لتعبئة الموارد. وينبغي إعطاء الأولوية لتعبئة موارد الخطة الإقليمية من أجل توفير تمويل إضافي للقطاع الخاص.

رد الإدارة:

يحيط البرنامج الإنمائي علماً بالتوصية 5 بأنه ينبغي أن ينظر في إعادة صياغة هيكل الخطة الإقليمية للاجئين وتخفيضها. غير أن البرنامج لا يوافق على هذه التوصية. فنظراً لطول أمد الأزمة الإقليمية السورية وانعكاسات جائحة كوفيد-19 على المنطقة، فإن أهمية وضع آلية تنسيقية للخطة الإقليمية قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وسيطلب التصدي لأوجه الضعف المتزايدة على نطاق البلدان المشمولة بالخطة الإقليمية تعزيز التعاون والتنسيق على صعيد جميع الركائز والقطاعات. ومن شأن تخفيض هيكل الخطة الإقليمية أن يقوض قدرة البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء في الخطة على التصدي بفعالية للأزمة، مع ما يترتب عليها من آثار بالغة بالنسبة للمنطقة. ونظراً لتزايد أوجه الضعف في المنطقة وضرورة تحديث الخطة الإقليمية، على النحو المبين أعلاه، وضماناً لجدوى الخطة، فقد يستتبع هذا الأمر فعلاً مواصلة توسيع نطاقها وهيكلها فيما يتعلق بنطاق الأنشطة والشراكات. علاوةً على ذلك، وبما أن الخطة الإقليمية تخضع لقيادة مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين وتشمل أكثر من 270 شريكاً في مجالّي العمل الإنساني والتنمية، فإن إعادة صياغة هيكل الخطة تقع خارج نطاق البرنامج الإنمائي وحده، ومن شأنها أن تستدعي بذل جهود مشتركة مع جهات أخرى من أصحاب المصلحة.

وينظم البرنامج الإنمائي والمفوضية اجتماعات تنسيق سنوية مشتركة بين الأقطار/قطاعية تجمع بين منسقي الأنشطة المشتركة بين القطاعات من جميع البلدان الخمسة المشمولة بالخطة الإقليمية، وأعضاء اللجنة التقنية الإقليمية للخطة. ومع مراعاة التنوع في السياقات القطرية، أثبتت هذه العملية أهميتها البالغة في ضمان التوصل إلى رؤية مشتركة للقضايا الناشئة والأولويات البرنامجية وتكييف الاتجاهات الاستراتيجية في بيئة تتسم بتغيير شديد. وتسترشد الدورة الجارية للخطة الإقليمية بمجموعة من أربعة اتجاهات استراتيجية ذات أولوية (الحماية، والحلول الدائمة، ودعم التمتع بحياة كريمة، وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية)، وتدعو إلى زيادة إرساء ما يتعلق بذلك من مبادرات الخطة الإقليمية ضمن خطط التنمية الوطنية/القطاعية الطويلة الأمد، وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. فأحدث إصدار لخطة الاستجابة الأردنية، على سبيل المثال، يعتمد تماماً نهج بناء القدرة على الصمود ويشمل أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، شارك مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي بطريقة استباقية في الفريق العامل المعني بالحلول الدائمة على المستوى الإقليمي بقيادة من المفوضية، وأدى دوراً قيادياً في عملية إطلاق مسار عمل جديد بعنوان "سبل العيش والتأهب للعودة". غير أن البرنامج الإنمائي يعترف بالحاجة إلى مواصلة تشجيع الحوار الاستراتيجي بين ممثلي البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين على الصعيدين الإقليمي والقطري بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم وغيرها من المسائل الحاسمة كإيجاد حلول دائمة. ويتمثل أحد مواطن القوة الرئيسية للخطة الإقليمية في شبكتها المؤلفة من 270 شريكاً منتشرين في جميع البلدان المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية.

<p>ويعترف كل من البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، وكذلك الشركاء الآخرون في الخطة الإقليمية، بضرورة تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى (مثل المؤسسات المالية الدولية وسائر الشركاء في التنمية) التي رغم كونها تعمل خارج هياكل الخطة الإقليمية ما زالت تقدم دعماً كبيراً إلى البلدان والمؤسسات المضيفة. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم على وجه الخصوص لعمليات تحديد الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية إلى المؤسسات الوطنية والمحلية في تركيا ولبنان وفي الأردن الآن بهدف اكتساب فهم أوفى عن استجابة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين، مع تقييم الثغرات والمجالات المحتمل أن تستدعي المزيد من التنسيق والتآزر.</p>			
1-5	تنظيم مناقشات استراتيجية بين ممثلي البرنامج الإنمائي وممثلي مفوضية شؤون اللاجئين وغيرهم من الشركاء في الخطة الإقليمية على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل تحديد خيارات استراتيجية يُستند إليها في اتخاذ إجراءات وذلك لتحسين آليات التنسيق الحالية للخطة الإقليمية والسماح بزيادة تركيز الاهتمام على القدرة على الصمود في الأمد الطويل واتخاذ موقف مشترك بشأن برنامج الحلول الدائمة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي، والأمانة المشتركة للخطة الإقليمية
2-5	(مواصلة) تحليل الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية إلى المؤسسات الوطنية والمحلية في البلدان المضيفة في مجال الاستجابة للأزمة السورية ليُسترشد به في عمليات التنسيق والتخطيط للخطة الإقليمية والعمل على تحقيق أوجه التآزر مع أطر التنمية الوطنية	كانون الأول/ديسمبر 2021	مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي، المكاتب القطرية المعنية
<p>التوصية 6 - ينبغي أن يقيم البرنامج الإنمائي شراكات لتعزيز حجم ونطاق الدعم المقدم للمبادرات الجنسانية. ولا تختلف القيود المتعلقة بالموارد في معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين عن التحديات التي تواجهها برامج التنمية.</p> <p>ينبغي أن يحدد البرنامج الإنمائي المجالات القطاعية التي سيشارك فيها باستمرار. وسيمكّن التركيز القطاعي البرنامج الإنمائي من تقديم حلول تحويلية مجرّبة، وإشراك القطاع الخاص، وإقامة شراكات من أجل تحقيق نتائج جنسانية معززة.</p> <p>ويحتاج دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى موارد. وقد كان البرنامج الإنمائي رائداً في إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير معينة من قبيل تخصيص نسبة 15 في المائة كحد أدنى من الموارد البرنامجية في الميزانية للبرامج الجنسانية في سياق الأزمات، وهي سياسة أصبحت الآن سياسة متبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يتبع البرنامج الإنمائي المعايير التي وضعها وأن يتخذ تدابير لتعزيز القدرات التنظيمية من أجل التصدي للتحديات الجنسانية على النحو المناسب.</p>			

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية ويبدى التزامه بضمان أن يجري تناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مشاريع البرنامج الإنمائي وبرامجه في سياقات التشرد القسري. وفي إطار النتيجة 3 من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ركز البرنامج الإنمائي عمله بشأن المساواة بين الجنسين على تحسين سبل العيش في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، وعلى تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في عمليات منع الأزمات والتعافي منها وفي آليات الحوار والمصالحة الاجتماعيين. وفي عام 2020، عزز البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى زيادة القدرات التقنية والبرنامجية في الميدان، مع ضمان تحقيق هدف تخصيص نسبة 15 في المائة للأنشطة المكرسة للمسائل الجنسانية. ويشمل ذلك تخصيص نسبة 15 في المائة من أموال المستوى 3 من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية من أجل توفير الدعم لبرامج المؤشر الجنساني⁽¹³⁾ والمشاركة في تمويل القدرات المتصلة بالمسائل الجنسانية في البلدان التي تمر بأزمات، والالتزام بتوجيه نداء مكرس لذلك إلى المكاتب القطرية في حالات الأزمات والتي سيتم التصديق عليها من برنامج ختم المساواة بين الجنسين.

وفي عام 2021، ستعلن شبكة السياسات العالمية انطلاق مرفق المشاركة في التصدي المسائل الجنسانية والأزمات الذي سيكون تحت إدارة مشتركة بين مكتب إدارة الأزمات والفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج ويمثل المرفق التزاماً مؤسسياً بتسخير مواطن القوة الكبيرة التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، وتخصيص الموارد واجتذاب التمويل من الجهات المانحة بهدف تعزيز قدرة البرنامج على دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الأزمات والسياقات الهشة. وسيعمل المرفق، بوصفه مركزاً جامعاً، على توطيد الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الهشة والبلدان التي تمر بأزمات وتنسيق ذلك الدعم وإبلاغه وإضفاء الاتساق عليه، مع التركيز على أربعة مجالات لإحراز النتائج هي: تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ والقيادة والمشاركة النسائية؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ واتباع استراتيجية بشأن الهشاشة مراعية للمنظور الجنساني.

وتمشياً مع الالتزامات التي تعهد بها البرنامج الإنمائي في المنتدى العالمي للاجئين في مجالات الوقاية، وبناء السلام، وسيادة القانون، والحوكمة المحلية، وسبل العيش التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، وضع البرنامج توجيهات عملية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرمجة في حالات الاستجابة للاجئين. وسيُنفذ هذا الأمر بالتشاور مع مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وسيُستند في ذلك إلى مجموعة أدوات "المساواة بين الجنسين والتعافي" التي وضعها البرنامج الإنمائي وتطبيقها العملي في حالات التشريد القسري. وسيُتخذ المؤشر الجنساني دليلاً لتحديد خط الأساس والأهداف فيما يتعلق بالاستثمارات في برامج المساواة بين الجنسين الموجهة للاجئين والمجتمعات المضيفة.

ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مجالاً هاماً من مجالات التركيز في الأنشطة البرنامجية والدعوية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في إطار الخطة الإقليمية. وفي سياق متابعة التقرير الرئيسي الصادر عن البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي بعنوان "الوظائف تحقق الأثر المنشود"⁽¹⁴⁾، أصدر مرفق الاستجابة

(13) يرمي المؤشر الجنساني إلى توعية مديري البرامج بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وذلك بتحديد تصنيف في نظام الإبلاغ البرنامجي والمالي في البرنامج الإنمائي. ويتمثل التصنيفات في الفئات التالية: المؤشر الجنساني 3 = النواتج التي تكون فيها المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً؛ والمؤشر الجنساني 2 = النواتج التي تعتبر المساواة بين الجنسين هدفاً هاماً؛ والمؤشر الجنساني 1 = النواتج التي ستسهم بطريقة ما في تحقيق المساواة بين الجنسين، ولكن ليس بشكل كبير؛ والمؤشر الجنساني 0 = النواتج التي لا يُتوقع أن تُسهم بشكل ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين.

(14) <https://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Exec-Summary-Jobs%20Make%20the%20Difference.pdf>

<p>دون الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي تكليفاً بإجراء بحوث إضافية (ستصدر قريباً) للوقوف على ما يرتبط به إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والخيارات لزيادة مشاركتها فيها من تحديات وفرص محددة. وعلاوةً على ذلك، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراضاً واسع النطاق للفصل المتعلق بتركيا من برنامج الفترة 2022/2021 من الخطة الإقليمية، وذلك لتعزيز المصطلحات الجنسانية المستخدمة فيه، وقدم تدريب يتناول المؤشر الجنساني المراعي لعامل السن إلى الشركاء القطاعيين للخطة الإقليمية. ويعترف البرنامج الإنمائي بأن ظهور جائحة كوفيد-19 يطرح مخاطر أخرى تتمثل في عكس مسار ما تحقق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان المتأثرة المشمولة بالخطة الإقليمية، وضرورة مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال سبل العيش وغيره من المجالات الرئيسية من الخطة الإقليمية.</p>			
1-6	إنشاء مرفق للمشاركة في التصدي للمساائل الجنسانية والأزمات	آذار/مارس 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية (مكتب السياسات ودعم البرامج)
2-6	وضع أدوات وتوجيهات محددة بشأن برامج المساواة بين الجنسين في حالات الاستجابة للاجئين وفقاً للأولويات القطاعية للبرنامج الإنمائي	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية (مكتب السياسات ودعم البرامج)
3-6	بدء مسار لبرنامج ختم المساواة بين الجنسين للمكاتب القطرية المتأثرة بالأزمة، بتنسيق مع المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي	كانون الأول/ديسمبر 2023	الفريق المعني بالشؤون الجنسانية (مكتب السياسات ودعم البرامج) الفريق المعني بالسياسات والمشاركة المتعلقة بمسائل الأزمات والهشاشة (مكتب إدارة الأزمات)
3-6	تعزيز جهود الدعوة بشأن البرامج وأنشطة الرصد القائمة على الأدلة المراعية للمنظور الجنساني في استجابة البرنامج الإنمائي في مجال سبل العيش وغيره من مجالات الاستجابة ذات الصلة، ودعم تلك البرامج والأنشطة في سياق أزمة اللاجئين السوريين وجائحة كوفيد-19	كانون الأول/ديسمبر 2021	مرفق الاستجابة دون الإقليمي